وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي –الجزائر-
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسييـر
قـسم: العلوم التجارية

المـــوضـــوع

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

-دراسة حالة الجزائر (1980-2013)-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : تجارة دولية

إعداد الطـالـب:

- **زبير طيوح**

الأستاذ المـشرف:

- **الزهرة بن بريكة**

رقـم التسجيل:	.....2015/2014.....
تـاريخ الإيداع	.....

السنة الجـامعية:2014-2015

الملخص

لقد تناولنا في هذا البحث أثر تحرير التجارة الخارجية بمتغير اقتصادي و هو الميزان التجاري ، من خلال أسباب قيام التبادل الدولي، و الغاية من تحرير قطاع التجارة الخارجية و أفضل السبل لذلك.

حيث ازدادت وتيرة التوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية خاصة بعد انشاء المنظمة التجارة العالمية، التي اضطلعت بمهمة تنظيم وتأطير علاقات التجارة الدولية. حيث إن هذه المنظمة لديها أحكام خاصة بالدول النامية، تقدم لها المشورة والمساعدة لتخطي الاختلالات التي قد تصيب اقتصاديها، خاصة ما تعلق منها بميزان المدفوعات، وخاصة قسم الميزان التجاري منه.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، تحرير التجارة الخارجية، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات.

Résumé :

Dans cet article, nous avons traité de l'impact de la libéralisation du commerce extérieur sur la variable économique, ce qui est de la balance commerciale, à travers les raisons de change.

International, et le but de la libéralisation du secteur du commerce extérieur et les meilleures façons de le faire.

Où le rythme accru de la tendance à la libéralisation du commerce extérieur, surtout après la création de l'OMC, qui a entrepris la tâche d'organiser et Tel cadrage des relations commerciales internationales. Depuis cette organisation.

Mot clé : Le commerce extérieur, la libéralisation du commerce extérieur, la balance commerciale, la balance des paiements.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عزّ وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة بن بريكة الزهرة التي وسعتنا بتوجيهاتها المنهجية والعلمية السديدة ولميكن هذا العمل ليرى النور لولا تلك النصائح التي أسدتها إلينا ومتابعتها العمل من أوله إلى آخره.

كما نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المحترم محمد لونيسي على توجيهاته ونصائحه القيمة.

وفي الأخير نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أسرة قسم العلوم التجارية وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث راجينا من المولى العزيز القدير أن يمدّهم بموفور الصّحة والعافية ويبارك في رسالتهم ويسدّد خطاهم.

شكرا جزيلا

مقدمة عامة

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير. تعتبر العمليات الاقتصادية سوآءا الوطنية أو الدولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية وترجع هذه الصفقة التي تتميز بها التجارة الخارجية إلى الإنسان ورغبته، وهذا ليلبي ما يحتاج إليه في حياته اليومية المتزايدة وباستمرار، فالتجارة ماهي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين المقمين والأعوان الاقتصاديين غير المقمين وذلك في مختلف دول العالم.

وتعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث نتيح للمحافظة على توازن ميزانيها التجاري ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه وباختلاف استراتيجيات والسياسات متضحة فإنه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

ولقد ساهمت الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والتي تعظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم ولعل أهم خصائص التجارة الخارجية هو تمكين جميع الدول من الاستغاثة من التجارة الخارجية عن طريق تحقيق الرفاهية وتحقيق أيضا الكفاءة الاقتصادية ،لانه عن طريق التجارة يتم تبادل السلع والخدمات مما يعود على الدول المصدرة بالموارد المالية. وتملك الأموال تستطيع تطوير اقتصادها وتنميته. وأما الدول المستوردة تلبي حاجيات اقتصادها عن طريق الاستيراد ، أن تلبي العجز الذي حصل على مستواها الاقتصادي (إنتاجي او صناعي او خدمي).

ومنه تحرير التجارة الخارجية وإشساع حجم المبادلات أدى إلى تطوير التجارة على المستوى العالمي، وتعود هذه التطورات إلى تطوير التجارة للدول ومن بينها الجزائر حيث قامت بعد إصلاحات اقتصادية شملت الجانب التجاري، المالي والمصرفي على حد سواء، وهذا بغرض تنمية الاقتصاد الوطني، وتشجيع عملية التبادل التجاري .

الاشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية :

"ما تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ؟"

الاسئلة الفرعية :

وتندرج تحت الاشكالية الرئيسية العديد من الاسئلة الفرعية واهمها :

- ماهي اهم النظريات و السياسات التي تحكم التجارة الخارجية في العالم؟

– ماهي وضعية الميزان التجاري وفق المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر قبل وبعد التحولات العالمية؟

– ما اثر تحرير التجارة الخارجية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

الفرضيات :

للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة **الفرضيات** التالية :

1- ان تحرير التجارة الخارجية يساعد تنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الاساسي للاقتصاد، و الذي يؤدي الى تحفيز الحركة التجارية و خلق فرص العمل و منتجات جديدة و من ثم تطوير الصادرات

2- عرف الميزان التجاري الجزائري تذبذبنا مستمرا منذ الاستقلال الى وقتنا الحاضر ،خصوصافي صادراتنا خارج المحروقات.

3- شهد الاقتصاد الجزائري بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية نتائج مرضية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل آثار الإصلاحات الاقتصادية التي اشتملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على الميزان التجاري.

أسباب اختيار الموضوع:

1- احساسنا بأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية و الميزان التجاري بصفة خاصة .

2- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية وخاصة وانها في صميم تخصصنا،وكذلك الميزان التجاري .

3- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة، حيث يستقطب اهتمام كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية و تحليل الميزان التجاري .

أهداف الموضوع :

نهدف من خلال تناولنا هذا الموضوع الى تحقيق جملة من الأهداف هي كالاتي :

1- تقديم اطار نظري مناسب يوضح مفهوم تحرير التجارة الخارجية ، وكذلك مفهوم الميزان التجاري.

2- تسليط الضوء على العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والميزان التجاري .

3- بحث مسيرة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري .

4- معرفة مدى تحقيق اهداف اتباع الجزائر لسياسة تحرير الجارة الخارجية .

5- محاولة الإحاطة بموضوع التجارة الخارجية و الميزان التجاري في الجزائر .

منهج البحث:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث بمجموعة من المناهج نذكرها:

المنهج الوصفي: تطرقنا الى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهية.

المنهج التحليلي: تطرقنا فيه إلى تحليل الجداول والإحصائيات التجارية ومن ثم اسقاطها على الواقع الاقتصادي وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

الدراسات السابقة :

1- دراسة: عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر**-، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

"كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟"

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الجزائر توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب للاستفادة من الجبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من أجل التصدير، إضافة الى سعي الجزائر للانضمام الى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ضف إلى ذلك الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

2- دراسة: عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- في الفترة الممتدة بين 1990- 2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009 /2010.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

"ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟"

وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الباحث حاول تبيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية وابراز الأثار المترتبة على عملية التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني وتوضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي و أهم ما يميز الدراسة التركيز على تحرير التجارة بصفة عامة و أثرها على الاقتصاد الوطني فقط.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في توضيح أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وضف على ذلك الإطار النظري للتجارة الخارجية.

هيكل الدراسة :

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان ولهذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول وخاتمة عامة كما يلي:

– يتناول الفصل الأول :**الإطار النظري للتجارة الخارجية** . وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية.

– يتناول الفصل الثاني : **الميزان التجاري في ظل تحرير التجارة الخارجية.** وقد قسم إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

– يتناول الفصل الثالث: **دراسة تحليلية للميزان التجاري من الفترة (1980–2013)** من خلال التطرق الى مبحثين:

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات و الواردات في الجزائر .

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري.

وخاتمة عامة : تحتوي على خلاصة عامة ونتائج والتوصيات.

حدود الدراسة :

– الإطار الزماني : تم تحديد الفترة من 1980الى 2013 لتحليل وضعية الميزان التجاري .

– الإطار المكاني : تستهدف الدراسة حالة الجزائر.

– الإطار الموضوعي: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

خلاصة الفصل.

تمهيد:

إن تطور التجارة الخارجية لأي بلد يتوقف أساسا على كفاءة جهازه الإنتاجي سواءا من ناحية جودة المنتجات أو الأسعار التنافسية التي يقدمها المتعاملون، لكن في ظل المنافسة الدولية التي أصبحت التجارة الخارجية تمثل تحديا كبيرا، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار عامل آجال التسديد التي يطلبها الزبائن الأجانب من الموردين و ما ينتج عن ذلك من عجز في الدورة الإنتاجية و عدم توفر الأموال اللازمة لتحقيق الصفقات بسبب ثقل الخزينة بالديون.

و لغرض إبراز و تحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد و التصدير، و نظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية و أهميتها و نظرياتها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية واهميتها

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى عدة تعاريف للتجارة الخارجية واهميتها بالنسبة لاقتصاد اي دولة.

اولا: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي:

_تعرف التجارة الخارجية بأنها << فرع من فروع الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية>>[1]

و يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق و يشمل:

- الصادرات و الواردات المنظورة(السلع)
- الصادرات و الواردات غير المنظورة(الخدمات)

المعنى الواسع و يشمل:

- الصادرات و الواردات المنظورة.
- الصادرات و الواردات غير المنظورة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" و عاى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية"[2]

1 موسى سعيد مطر و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص:13.

2يونس محمود،**أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص: 12.

تعرف بأنها: << المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع، و الأفراد، و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.>>[1]

_ تعرف بأنها: << هي وسيلة تسمح لدول ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات و الخدمات التي تحتاج إليها، و التي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، و هذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها.>>[2]

_ كما تعرف بأنها: <<أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة.>>[3]

_ و تعرف أيضا بأنها: <<عبارة عن حركة مجموع السلع و الخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات و قوانين معترف بها دوليا.>>[4]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيا، أن تزايد و نشأة التجارة الخارجية و إزهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص و تقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في إنجلترا، و التوسع في الاكتشافات الجغرافية و تزايد طرق المواصلات و تقدم و تطور وسائل الإيصال، و مع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور و تزايد أهمية التجارة الخارجية و تضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الأخرى و بالإضافة إلى ذلك و في ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية:[5]

1- يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها و لما تضاعف في حجم السكان و ذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، و المواد الخام و غيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم.

2- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية و تنافسية و بالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية.

---

1 جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص: 11.

2 رشيد شيلا لي،" **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارة(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص: 18.

3 السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 8.

4 محمد بن إبراهيمالتو يجري،"**التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصاديللتنمية المستدامة، تونس، 2007، ص: 49.

5 عبد المطلب عبدالحميد**النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، 2001، ص ص: 375، 376.

3- تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.

4- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

5- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة و قد تكون غير متوفرة بالبلد.

6- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات و خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات و الآلات و السلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

7- القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

8- إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال و الخبرة و التقدم الفني من الخارج و تلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول و من ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام(الأولية) و بالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.

9- إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها و تصدير سلع يحتاجها الآخرون(عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع و غيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

10- إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع و الخدمات و بتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية و هو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية.[1]

لقد تطرقنا في المطلب السابق الى مجموعة من العناصر و المتمثلة في مجموعة من التعاريف للتجارة الخارجية واهميتها بالنسبة لاقتصاد اي دولة .

1عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص: 37.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و اهم روادها.

أولا: النظرية الكلاسيكية:

1/ نظرية الميزة المطلقة:

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع السوق، و لقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري.[1]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل و تبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى و هذا يؤدي بالتالي إلى التخصص و تقسيم العمل الدولي و من ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، و زيادة الإنتاج، و اتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.[2]

ولنبين فكرة آدم سميث نفرض أن دولتا الجزائر و تونس بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التهور و القمح . و هو ما نبينه في الجدول رقم -1-

جدول رقم -1- الميزة المطلقة

الدول / الانتاج	الجزائر	تونس
التمور	100سا/كلغ	50سا/كلغ
القمح	60سا/كلغ	80سا/كلغ

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح

يتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمور، بينما تونس تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، و حسب آدم سميث فإن الجزائر يجب أن تتخصص في إنتاج التمور في حين تونس في إنتاج القمح ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيد من مزايا التجارة الخارجية.

1 عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2003، ص:70.

2 علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، الأردن ، 2007،صص: 36، 37.

2/ نظرية الميزة النسبية:

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية و المكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

ولقد طرح ريكاردو ظاهرة و هي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في أنتاج سلعتين و من ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل و يصدرها بأسعار أقل و مع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص إنتاج و تصدير إحدى السلعتين فقط و هي التي يتميز فيها نسبيا.[1]

وتنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، و نبينها في الجدول التالي، حيث نعرض فيه دولتا الجزائر و تونس تنتجان التمور و القمح و بينهما اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج.

جدول رقم ـ 2 ـ الميزة النسبية:

الدول / الإنتاج	الجزائر	تونس
التمور	100 ساعة عمل بالكيلوغرام	50 ساعة عمل بالكيلوغرام
القمح	80 ساعة عمل بالكيلوغرام	60ساعة عمل بالكيلوغرام

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح.

3/ نظرية القيم الدولية:

تنسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل، حيث قام باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، فقد عانى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة[2].

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل و القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، و التي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، و قد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.[3]

1 عبد الرحمان يسرىأحمد و إيمان محمد زكي،**الاقتصاديات الدولية**،الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 24.

2 سامي خليل ،**الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص ص: 70، 71.

3فيلح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص: 56.

و معنى هذا أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، و في حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية، بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة، و العكس صحيح، و يتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب و عرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.

ونقدم الجدول رقم -3- التالي لتوضيح نظرية القيم الدولية:

جدول رقم -3- نظرية القيم الدولية

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الإنتاج		
		تمور (طن)		قمح(طن)
10 رجل/سنة	الجزائر	20	أو	20
10 رجل/سنة	تونس	10	أو	15

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح .

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول كل من الجزائر و تونس تنتجان كميات مختلفة من التمور و القمح. فالجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح ($\frac{20}{10}$=2 مقابل=1,5$\frac{20}{15}$).

أما تونس فهي أقل تخلفا في إنتاج القمح و بالتالي فلها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة.

قبل قيام التجارة بين الجزائر و تونس فإن تونس تضحي بـ: 15 طن من القمح من أجل إنتاج 10طن من التمور (ذلك أن السلعتين تنتجان بنفس تكاليف العمل)، أما الجزائر فإنها تضحي بـ: 10 طن من القمح لإنتاج 10 طن من التمور و هذه الكمية تكلف الجزائر 5 رجل/ سنة من أجل إنتاجها .

وحسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر و تونس إذا أمكن للجزائر أن تحصل من تونس على أكثر من 10 طن قمح مقابل تصديرها لها 10 طن من التمور، لأنها تستفيد في هذه الحالة أما بالنسبة لتونس فإنها تستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها الحصول على 10 طن من التمور مقابل تصديرها للجزائر كمية أقل من 15 طن من القمح.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

1/ نظرية وفرة عوامل الإنتاج: Ohlin heckscher[1]

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، و لكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية فمن دولة إلى أخرى؟

ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة و أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة فقد قام "هيشكر" بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية

كما رفض "أُولين" الفرضيات التي قامت عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و أنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

ثالثا: النظرية الحديثة:

1/ نظرية تشابه الأذواق:

في تفسيره لقيام التجارة الخارجية يفسر "ليندر" بين نوعين من السلع: المنتجات الأقلية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، و أن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج.وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر اولين حيث أنه و حسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها و بالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، و في حالة العكس أي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، و بالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات، و حسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، و في حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.[2]

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى "ليندر" أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه و حجم التجارة. فاختراع منتجات جديدة و تقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، و لهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و لكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج.ومنه فالمبدأ الأساسي في نظرية هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد و هذا يعني

1بوكونة نورة،" **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، دفعة 2012/2011، ص: 26.

2 عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 130.

حسب "ليندر" أن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها و هياكل أسواقها و احتياجاتها، حيث أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.[1]

كما بين أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج و إنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، و بالتالي في أسعار السلع المنتجة. و ترجع أهمية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن و التوازن التي تستخدم في نظرية العرض و الطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة و الذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ،و ينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، و هكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و أن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. و تقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير و هكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج و الحجم الكبير.

2/ نظرية ليونتياف Leontief:

اعتمد الاقتصادي"ليونتياف" على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادرات و واردات الولايات المتحدة، على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال و ندرة في عنصر العمل، كما استخدم "ليونتياف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج و ذلك لحساب رأس المال و العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، و وصل إلى نتيجة أن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة و التنظيم، و أن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، إذاً فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال و تستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[2]

2/ الفجوة التكنولوجية:

أوضح "بوسنر"(Posner) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد

1 زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2005 ، ص ص: 34، 35.

2بوكونة نورة، مرجع سابق، ص ص: 26، 27.

دوليا. و بما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج و بالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.[1]

و استند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

أ- **فجوة الطلب:** و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره .

ب- **فجوة التقليد:** و هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، و ظهوره في الدول النامية، حث تشارك الدول النامية في الإنتاج.[2]

وحسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج.

3/ نموذج دورة حياة المنتج:

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من "فيرنون" عام 1961، و هيرش عام 1967، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية تغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، و هذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية.[3]

حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة و تحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج و الميزة النسبية التي تتحقق للدولة و صاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج، و قسم "هيرش" مراحل دورة المنتج إلى:

1_ مرحلة المنتج الجديد: يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة و بالذات المهارات العلمية.

2_ مرحلة النمو: و ذلك أنّ إنتاج المنتج ينمو بسرعة، و تحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات و بالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

1يونس محمود ،**الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 84.

2 فليح حسن خلف ،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص: 87.

3فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص: 82.

3_ مرحلة النضج: حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، و يتمتع بصفة الثبات و الإستمرار.[1]

و حسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما و التي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر النسبية في إنتاجه بين الدول.

لقد تطرقنا في المطلب السابق الى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية من اهمها: النظريات الكلاسيكية ، النظريات النيوكلاسيكية ، النظريات الحديثة .

وعموما فقد تطرقنا في المبحث السابق الى عدة عناصر تتمثل في مجموعة من التعاريف للتجارة الخارجية واهميتها لاقتصاد اي بلد، وكذلك مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و اهم روادها سواء كانت حديثة ، او نيوكلاسيكية ،او كلاسيكية .

1 المرجع السابق، ص: 84.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية التي تعتمدها الدول النامية اليوم ذات أصالة فكرية من فترات تاريخية سابقة، بل و ترجع إلى المذاهب الاقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة كانت تعتمد التجارة على نتائج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط و زيادة التبادلات التجارية و التي ثمنت بإنشاء فكرة الجات 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير 1995.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية و اهدافها

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارة الخارجية واهم اهدافها .

أولا: مفهوم السياسة التجارية الخارجية:

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الدولية المتبعة و في إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها : "مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة."[1]

_ تعرف أنها :" السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية. و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة. و يترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة.

فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية ."[2]

_ كما تعرف السياسة التجارية بأنها: " مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى و لكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، و استقرار قيمة عملتها الوطنية."

_ كما تعرف أيضا بأنها: " تللك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته "[3]

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص: 124.

2 مجدي محمود شهاب،**الاقتصاد الدولي المعاصر**، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2007، ص: 112.

3 يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 70.

ثانيا: اهداف السياسة التجارية الخارجية

1/ الأهداف الاقتصادية: و تتمثل الأهداف فيما يلي:

_تحقيق موارد الخزانة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية. و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذه الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة. فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها، مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف_ فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معا.كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة.[1]

_ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، و تشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ومتى رؤي لأسباب كثيرة، إن حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري، عندئذ تطبق الحماية، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي، و لو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية الجات.[2]

_حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد و لاشك أن مثل هذه التقلبات أياً كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، و لذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به و طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منهاو في ظرف البيئة الدولية المعاصرة ، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى، مهمة المجتمع الدولي كله.

1 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 118.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 127.

فالبيئة الدولية المعاصرة تتميز بأن ما يحدث في أي مكان منها أضحى يؤثر في غير من الأمكنة، مما يستدعي بذل جهد دولي مشترك للتصدي لمثل هذه الظواهر. هذا لا ينفي أن أي بلد قد يرى أو يضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة بصفة منفردة لحماية اقتصاده من التقلبات الخارجية.[1]

_حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، و يقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. و سياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، و خاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم. و لذلك فإن دولة أورجواي و الجات 1994 و منظمة التجارة العالمية 1995WTO كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق و أعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الإغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات و محاكمات و تعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات المتابع لمنظمة التجارة العالمية.

_تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:

ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية و التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة، و توفير الحوافز و المزايا اللازمة لزيادة و تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات و توفير إطار مؤسسي و بنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

2/الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعيةفيمايلي:

_حماية مصالح اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، و هنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

_إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة. و تلجأ من بين ما تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقق هذا الهدف عادة. عادة ما تستخدم أكثر من أدوات

1 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص:122.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 127، 128.

السياسة التجارية، على سبيل المثال ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الدخل.

ونادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية و لكن هذه السياسة بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية، و بالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.[1]

3/الأهداف الاستراتيجية:

ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري. فقد يتطلب أمن المجتمع و الاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية. نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها. كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا و هنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.[2]

تطرقنا في المطلب السابق مفهوم السياسة التجارية الخارجية وكذلك اهداف بالنسبة لاقتصاد اي بلد.

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة

سنتطرق في هذا المطلب الى انواع سياسة التجارة و حجج انصارها .

أولا: سياسة الحماية التجارية و حجج انصارها

1/مفهوم سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون و يمكن تعريفها بأنها: " هو مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي يضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

2/ حجج أنصار الحماية التجارية:

يستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج و المبررات منها:

_ تقليل الواردات و من ثم قد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات .

1 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص : 122، 123.

2 عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، ص: 239.

_ حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، و الإغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين المحليين من الخسارة الكبيرة لأن المناقشة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.

_ تؤدي إلى تحقيق أهداف استراتيجية و هي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

_ تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية، و السلع التي لها بدائل محلية، و يتوقف ذلك مرونة الطلب على الواردات.

_ تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة العمالة في المجتمع.[1]

ثانيا: سياسة الحرية التجارية وحجج انصارها

1/ مفهوم سياسة الحرية التجارية

ظهرت سياسة الحرية و انتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية و نادوا بضرورة و أحقية الأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي و التبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة،و في هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها "مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"

2/ حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:

ينادي أنصار الحرية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود و العراقيل استنادا للحجج التالية:

_ يؤدي إتّباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري، و يعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية .

_ يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية و زيادة مستوى التشغيل و التوظف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

_ تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

1 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق ، ص ص 131، 132.

_ إن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية.[1]

تطرقنا في المطلب السابق الى انواع سياسة التجارة و كذلك حجج انصار كل سياسة .

المطلب الثالث : أدوات سياسة التجارة الخارجية

أولا: الأدوات السعرية:

1/ الرسوم الجمركية: و هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات. فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها. و ظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات.

أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، و إما في الحصول على مورد مالي.

والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة و المصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج. و إنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات و هناك نوعين من الرسوم الجمركية:

_الرسوم القيمة: تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة. فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

_الرسوم النوعية: تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة. و عندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.[2]

2/ الإغراق: و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية و ينقسم إلى ثلاثة فروع:

ا/ الاغراق العارض : و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة .

ب/ الاغراق قصير الاجل والمؤقت: الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

ج/الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.[3]

---

1 عبد المطلب عبد الحميد، ، مرجع سابق، ص ص 133- 135.

2عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص: 245، 246.

3زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 291.

3/ الإعانات: و تتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود. و بهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، و الحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.[1]

4/ تخفيض سعر الصرف: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات.[2]فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، و في نفسالوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.

ثانيا: الأدوات الكمية:

تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج و هي:

1_نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولي حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.[3]

2_تراخيصالاستيراد: يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد و الهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، و هي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.[4]

ثالثا: الأدوات التنظيمية:

و هي الوسائل و الإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي:

1**_المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.[5]

1المرجعالسابق، ص:265.

2 جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص: 142.

3 موسى سعيد و آخرون، مرجع سابق، ص: 70.

4 جودة عبد الخالق،**الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 1992، الطبعة الرابعة، ص: 169.

5 زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 297.

2_ الاتفاقات التجارية: هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير و استيراد و طريقة سداد الديون و المستحقات و ذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، و تحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.[1]

3_ اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان.

4_ التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة.[2]

5_الحماية الإدارية:

والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية.

وتتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل اشترط شهادة من مصدر السلعة(شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها و التشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة.[3]

تطرقنا في المطلب السابق الى مجموعة من ادوات سياسة التجارة الخارجية متمثلتا في الأدوات السعرية، الكمية والتنظيمية.

وعموما تطرقنا في المبحث السابق الى عدة عناصر والمتمثلة في مفهوم سياسات التجارة الخارجية واهدافها التي تسعى الى تحقيقها وكذلك الى مجموعة من ادوات سياسات التجارة الخارجية ثم انواع سياسات التجارة الخارجية متمثلة في سياسة الحرية والحماية.

1 أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص:163.

2المرجع السابق، ص: 298.

3 جاسم محمد، مرجع سابق، ص: 143.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب و حركة السلع و الخدمات بين دول العالم، مبدا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، و تقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، و ذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة و متنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و غيرها من الأهداف الأخرى، و من هنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تتوزع كالآتي: حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى مراحل تحرير التجارة الخارجية، و في المطلب الثالث و الأخير إلى آثار تحرير التجارة الخارجية، و ذلك حسب الآتي:

المطلب الأول: مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذا شروط نجاحها.

أولا: مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

1/ تعريف تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على: "أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا " [1]

ويعرف أيضا على أنها: " التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف" .

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، و أسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير و الإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، و قد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، و هي تعني:

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب-تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتتها .

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الاسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، و منه في النهاية إعادة توزيع

1 قدي عبد المجيد،**المدخل إلى السياسات الاقتصاديةالكلية**، ط: 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط: 3، 2006، ص: 209.

المداخيل و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

2/ أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، و ذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول و اتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.
- الضغوط التي مارستها و تمارسها المؤسسات الدولية و بعض الدول الغربية، و ذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982، حيث أجمعت الدول الغربية و المؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، و مارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية (Conditionalloans)
- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و أن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري و تشجيع الصادرات Export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات Import substitution المبنية على حماية الصناعات، و كمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.[1]

3/ مزايا التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع و المزايا للدول النامية منها:

- **تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، و هذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.
- **التقليص من التزامات الحكومة:** الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة و تحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

1عطا اللهبن طيرش، " **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** " –دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير ،تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2011/2010، ص: 22.

- **المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي:** ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، و لهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، و هذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية.[1]
- أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان.
- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر و تحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.
- تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.
- تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية و اقتصاديات الحجم الكبير.
- انفتاح التجارة يزيد استخدامالتكنولوجيا الجديدة.
- يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية.[2]

ثانيا: شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف....)، و استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

1/يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

2/أن تكون السياسات الأخرى –خاصة المتعلقة بالاستثمار و الأسعار– تعمل في اتجاه التحرير و دعمه

3/من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص و القيود و الكية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.

4/من المفيد قبل المشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، و يتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات و الإنتاج و العمالة.

1قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص: 249، 250.

2 عطاالله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 23.

5/يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، و تقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.[1]

تطرقنا في المطلب السابق الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية و اهم شروط نجاحها واسبابها ومزاياها.

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة مراحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي: [2]

أولا: المرحلة الأولى: (1498- 1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، و هي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوميوديياز "Bartholomew Diaz" (1488) و اكتشاف كريستوف كولومب Christoph Colomb لأمريكا، و فتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما "Vasco de Gama " عام 1488، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

ثانيا: المرحلة الثانية: (1763- 1883):

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عر والذي كان مركزه "إنجلترا" و التي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، و يتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات و التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، و بالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية و الدول المستعمرة ، و التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ "Standard oiltust" لجون روكفلر" John D Rockefeller" و عليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا: المرحلة الثالثة(1980- الوقت الحالي):

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات و التي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية و التي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و التي من شروطها سياسة الانفتاح

1 قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص: 250، 251.

2صدر الدينصواليلي،" **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية** "، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص: 76، 77.

و تبني اقتصاد السوق، و في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة و التي تدل على إندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، و زيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.[1]

قمنا بالتطرق في المطلب السابق الى عدة مراحل لتحرير التجارة الخارجية .

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية

يمكن التطرق في هذا المطلب الى مجموعة من الاثار نستعرضها كما يلي :

أولا: الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، و رغم فوائد تحرير التجارة (العالمي) الدولية، إلا أنه و مع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، و تزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات.[2]

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية[3]:

_يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية و الفنية و فئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج و يكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.

_فرض ضغوط على المشروعات المحلية و كيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية

_إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة.[4]

_هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.[5]

_ انتحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، و بذلك تزيد معدلات البطالة.

_يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة و زيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

1صدر الدينصواليلي، المرجع السابق، ص ص: 77، 78.

2 محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 7.

3 السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح ، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 71.

4 محمد قويدري،**انعكاسات تحرير التجارة العالميةعلى اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد:01، 2002، ص: 22.

5 محمد علي إبراهيم،**الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 12.

_يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصاداتها.[1]

_يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية.

_يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين و يقضي على المنافسين الصغار في السوق[2].

ثانيا: الآثار الإيجابية:

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع و نتناول منها ما يلي: [3]

_تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج و الموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.

_البحث عن أسواق جديدة و ذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة[4]

_يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث و التطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها و بالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية و الحد من التبعية المطلقة.

_إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية و تصدرها أسواق الدول المتقدمة.

_ زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

_ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.

_ إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.

_يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و استغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول.[5]

---

1 محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: 16.

2 أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص: 2.

3 عبد المطلب عبد الحميد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 114.

4 مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص:52.

5 ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص: 59.

_ تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول و يفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات بين البلدان.

_يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف و بالتالي يهيئ للمستثمرين و المستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة و الاستثمار.[1]

_ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الإصلاح الاقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.

_إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع و خدمات عديدة و متنوعة، و بأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية.[2]

تطرقنا في المطلب السابق الى اثار ايجابية واخرى سلبية.

بشكل عام تطرقنا في المبحث السابق الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وشروطها واسبابها ومزايها وكذلك مراحل تحرير التجارة الخارجية وكذا الاثار السلبية و الايجابية لتحرير التجارة الخارجية.

1 ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.، ص: 194.

2 احمد فاروق غنيم، مرجع سابق، ص: 15.

خلاصة الفصل

مهما اختلفت التعريفات حول مفهوم التجارة الخارجية إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، إذ يتأثر هذا القطاع الاستراتيجي بعوامل متعددة (طبيعية، اقتصادية.....) قد تحد من تطوره وتوسعه.

اما فيما يخص السياسات التجارية فقد وضع أنصار تقييد التجارة الخارجية حججا و أدوات لتبرير موقفهم، كما دافع أنصار الحرية عن موقفهم و أتوا بحجج و أدوات لدعم ذلك.

بالمقابل ان انطلاقة تحرير التجارة الخارجية بدأت من الاتفاقيات الثنائية ثم توسع ليشمل اتفاقيات متعددة الاطراف ثم الى مناطق حرة و اتحادات جمركية في ظل ظهور المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما ادى الى مزيد من تحرير التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي لميزان المدفوعات

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل

تمهيد

من المعروف أن لكل دولة معاملات فالمقيمون فيما سواء كانوا شركات أو أفراد سيقومون بالتصدير والإستيراد من وإلى الدول الأخرى؛ ضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والتأمين...الخ.

وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أن آجلا؛ هذه الحقوق والإلتزامات تقوم في الواقع بالنقود، ويتعين أداءها في تاريخ معين، وذلك فإن من المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة تعرف وعلى وجه التحديد حقوقها والتزاماتها.

من هنا فإن عليها أن تُعد بيانا كافيا أو سجلا فيمالها على الخارج من حقوق، وما عليها من التزامات، وهذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات؛ حيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة ليس فقط عن نقاط القوة أو الضعف في السوق الخارجي للاقتصاد القومي ومستوى التشغيل في الداخل.

لذلك سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب؛ مما يتطلب إنتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة تجاه الدول الأخرى ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات الذي يوضح المركز المالي لدولة ما تجاه الدول الأخرى.

ويُعد هذا الميزان من أبرز الادوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث ميزان المدفوعات في نقاط محددة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى مفهوم ميزان المدفرعات واهميته.

اولا / مفهوم ميزان الدفوعات :

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

- ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الرهن النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة من الزمن عادة سنة[1].
- ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية للدول، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة[2].
- ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بانه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى او بسبب هجرة الافراد ، و التغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة اتجاه بقية دول العالم .[3]

1 عبد الرحمن يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص: 323.

2 عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص :159.

3 شقري نوري موسى واخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، عمان ، 2012، ص : 188.

- ويمكن القول ان ميزان المدفوعات هو مستند محاسبي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الاعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الاعوان الاخرين في العالم الخارجي .

ثانيا/ أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات اهمية كثيرة منها[1]:

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة إندماجالاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كات حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الدولي، وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان حج هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الإندماج في الاقتصاد العالمي.

يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة في قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

-يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار لتخطيط علاقتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والخارجية...الخ.

- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية، ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية لدولة؛ حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

- بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الاجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الاجنبين وهنا يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الدولية بغرض استيعاب أو (امتصاص) الفائض أو إزالة العجز.

استعرضنا في المطلب السابق الى عدة مفاهيم للميزان المدفوعات وكذلك ابراز أهميته.

1هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 237.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

يمكن التطرق في هذا المطلب الى عناصر ميزان المدفوعات وتنقسم إلى حسابات أو موازين فرعية وهي:

اولا: حساب العمليات الجارية: وهي تشمل المعاملات الدولية التي يكون من شانها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل، ويقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

ويقسّم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المتطورة، وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، وأما حساب التجارة غير المتطورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة؛ هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة من الخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل؛ أي أنها عمليات غير تبادلية؛ أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات[1]؛ فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين؛ في حين تسجل المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن[2].

ثانيا: حساب رأس المال: حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغيير في مركز دانيه أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذلك خلال الفترة المحددة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل تشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل؛ أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد

1 زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة، للنشر، 1999، ص 102.

2 حنان لعروق، **" سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004 ، ص 8.

مدينا (–) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات يحمل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد؛ أي تواجد تدفق رؤوس الأموال للداخل، وهنا يقيد دائنا (+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين[1].

أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية أقل من نسبة العملات الأجنبية والودائع المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل.

وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول، ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تتشكل في النتيجة حقا أو دينا على الخارج أو بالعكس، بمعنى قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي[2].

ثالثا: حساب عمليات التسوية الرسمية: حيث يسجل حركات (التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب الغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية للدولة خلال سنة، وتشير الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما بعد في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة، ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي.

وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجاني الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجنب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين[3].

رابعا: حساب السهو والخطأ: وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها ادلولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات ، مرة في الجانب المدين و اخرى في الجانب الدائن او العكس .

وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات ،بمعنى هناك تعادل بين اجمالي العناصر الدائنة مع اجمالي العناصر المدينة رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا الا

1كامل البكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص ص 218- 220.

2 جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 49.

3 عابد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي، مدخل حديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 238.

ان هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي و هنا يتم اللجوء الى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين .و يظهر هذا الحساب في الجانب الاصغر في ميزان الدفوعات . و يرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين وهذا راجع لحدوث احد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لإختلاف أسعار صرف العملات ،إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة العملة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما ، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال .[1]

لقد تطرقنا في المطلب السابق الى مجموعة من العناصر الخاصة بميزان الدفوعات .

من خلال ماسبق يمكن تمثيل عناصر ميزان الدفوعات كالتالي :

شكل رقم (01): مكونات ميزان المدفوعات:

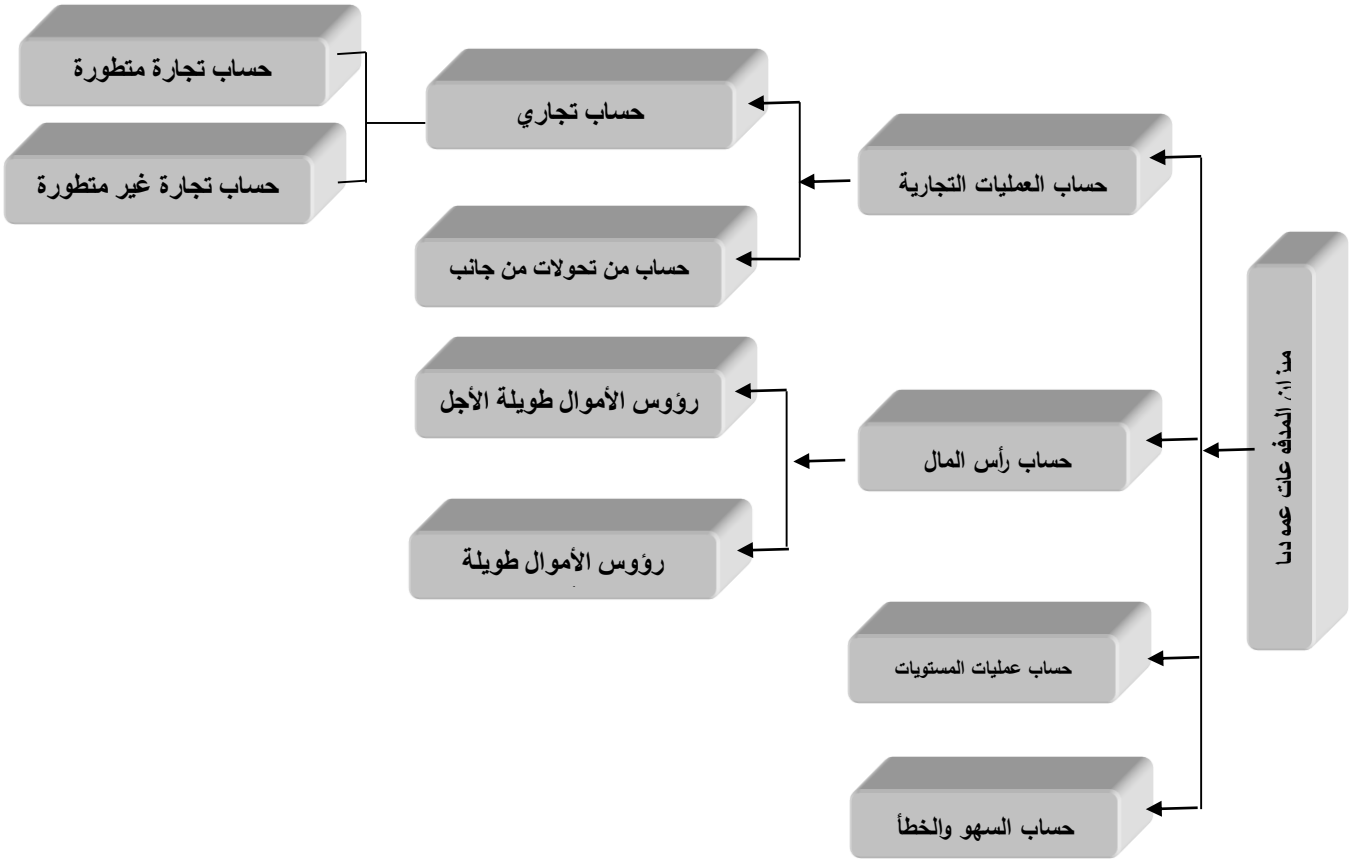

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع سابق(محمد محمود يونس ،نجار علي عبد الوهاب)، ص ص 206،207.

المطلب الثالث: الميزان التجاري وأقسامه

سوف نستعرض في هذا المطلب مفهوم الميزان التجاري واقسامه وكذا العجز والفائض .

اولا/ تعريف الميزان التجاري:

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات؛ أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[1].

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادراتو الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة من الزمن (عادة 03 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (x) – إجمالي واردات البلد (y)

الميزان التجاري يشكل أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

الميزان التجاري يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذن "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري".

الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي، وهذا ما يسمى بـ"العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية؛ بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل: الولايات المتحدة الامريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي[2].

ثانيا/ أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

1/ الميزان التجاري السلعي: ويُطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

1محمد محمود يونس، مرجع سابق، ص181.

2 http://www.frexys.fr/balance-commerciale.html.

2 / الميزان التجاري الخدمي: ويُطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال)[1].

ثالثا: العجز والفائض في الميزان التجاري[2]:

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة، وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قِبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدّر اكثر مما تستورد؛ مما يعني حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا وأن بضاعتها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي، وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب؛ مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معين والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها؛ مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى، فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يُظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات؛ مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان، فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد؛ مما يزيد من الطلب عليها، ويرتفع سعر العملة، ولكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف ذلك إلى حد تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد، مما يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات؛ مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يُدخل الدولة، فإن كان العجز مستمرا ومرتفعا، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد.

1http://ta3lime.com/montada/showthread.php? T=6082.(05/04/2015)

2 الميزان التجاري وشرح ويستاريو: مقال منشور على الرابط: (2015/04/06) http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.php t=5655

وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.

إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم، ويكون تأثير الفائض إيجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا، لكن في حال كان هناك عجز في الاقتصاد، فهذا لا يعني أن الاقتصاد بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن وارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات، وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة، وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.

تطرقنا في المطلب السابق الى تعريف الميزان التجاري واقسامه وكذا معرفة حالات العجز والفائض فيه.

عموما تطرقنا في هذا المبحث الى عدة مفاهيم لميزان المدفوعات واهميته وكذا عناصره والميزان التجاري واقسامه، وسوف نستعرض في المبحث الثاني الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات من خلال التطرق الى انواع واسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبية في آخر فترته، لكن هذه المساواة في شكلية ولايتين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوزان الخارجي والاختلال الخارجي، دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي.

المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

سوف نتطرق في هذا المطلب الى مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

أولا/ التوازن في ميزان المدفوعات:

نجد مفهومين مختلفين هما:

1/ التوزان المحاسبي:

ويُطلق عليه أيضا التوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية بمن خلال تساوي أو تكافئ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخاصة أيضا؛ أي تساوي الجانبين الدائن والمدين، بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكبر في النشاط الاقتصادي للدول[1].

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي الحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستغلال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

2/ التوازن الاقتصادي:

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصادون في الحكم على وضعية الميزان والتوزان بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحقق هـ حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة.

1 عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 189.

بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان؛ وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تفويضية أو موازنة[1].

ثانيا/ الاختلال في ميزان المدفوعات:

تعتبر الحالة الاكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية؛ حيث أصبحت مسألة عادية، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المتمثلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه وهو على عدة صور وهي:

أ/ **الاختلال في صورة العجز**: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المتسلقة تفوق دائنية هذه المعاملات؛ أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها؛ مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات؛ مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال، كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية لدلولة، وهنا يكون مستوى معيشة ادلولة اكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية؛ مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية؛ وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملته [2].

ب/ **الاختلال في صورة فائض**: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها؛ بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح ادلولة التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثروتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في

1 عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، (2001، 2002)، ص 113.

2حنان لعروق، مرجع سابق، ص 33.

أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض بالقراضات للخارج أو بزيادة الاحتياطات الرسمية[1].

المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة أنواع من الاختلالات في ميزان المدفوعات وهي:

اولا/ الاختلال المؤقت:

هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الاقتصادية، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

1- الاختلال الموسمي :

نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقق فائضات يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم؛ مثلا: الدولة التي تركز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد، وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائضا أو عجزا لميزان المدفوعات في آخر السنة.

2- الاختلال العارض:

هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير؛ مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري أو تحسن في الاحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل؛ وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات، أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها، أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضرابات[2].

1 زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، د س، ص 110.

2صفوت عبد السلام عوض الله،**سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 10.

ثانيا/ الاختلال الدائم:

هو الاختلال الناتج عن أسباب تدوم فترة زمنية طويلة؛ أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ويظهر هذا الإختلال نتيجة عامل واحد أو اكثر من العوامل التالية:

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي.
- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول.
- هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.
- قد يعود السبب إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب.
- انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة والمديونية لهذه الدول.

1- الاختلال الهيكلي:

نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض من مستويات الإنتاج فيها لقلة أو تقادم أدوات الإنتاج؛ مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار أقل؛ مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطئ للصادرات، هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور في شروط التبادل الدولي لمنتجاتها[1].

1 عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 192.

2-الإختلال الدوري:

هو اختلال ناشيء عن التعاون بين الرواج والكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة الانكماش وما تتميز به من انخفاض في الدخول، في الأسعار وانتشار البطالة وانخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض، وبين حالة تضخم يزيد معها الإنتاج، الأسعار، الواردات، وتنقص الواردات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات، هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد إلى آخر لاختلاف الهياكل الاقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها ووارداتها مع الدخول والأسعار، ويعالج غالبا هذا النوع باتباع سياسات مالية ومصرفية ونقدية مناسبة[1].

ثالثا/ انواع اخرى للاختلالات في ميزان المدفوعات

1- الاختلال المتصل بالأسعار:

هو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة في الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وفي هذا المجال نميز بين الحالات التالية للإختلال:

- ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يوافقها تعديل في سعر الصرف بما يلائم هذا التغير، تصبح معه العملة مقومة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية؛ مما يؤدي إلى حدوث اختلال.
- انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها.
- عدم تغير الأسعار الداخلية وبقائها مرتفعة مع أسعار السلع الدولية؛ مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون تغير في الأسعار بما يتلاءم مع هذا الرفع.

وتتم معالجة هذا الإختلال بتعديلات على مستوى الرصف بإجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية[2].

1محمد عبد العزيزعجيمية ، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر، دون سنة، ص 51.

2المرجع السابق، ص ص: 54،53.

3 زينب عوض الله ، مرجع سابق، ص:100.

2- الاختلال النقدي:

يحدث في حالة ما إذا أصرت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق، فإن هذا السعر آجلا أو عاجلا سيسفر عن الاختلال.

3- الاختلال الاتجاهي:

هو اختلال ينعكس على حالة ميزان المدفوعات، ويمس شكل خاص العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل نتيجة النمو الطويل الاجل للاقتصاد الوطني، وبناء طاقات وقِوى إنتاجية والإنتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو والتطور.[3]

تجدر الإشارة إلى إمكانية أن يبدأ الاختلال بنوع معين؛ مثلا الاختلال العارض، وإذا لم يتم معالجته في أسرع وقت ممكن، فإن تكراره أو استمراره يمكن أن يحوله إلى نوع آخر من الاختلال يصعب معالجته كالاختلال الهيكلي، خاصة إذا خلف آثارا تمس متغيرات اقتصادية أو سياسية.

تطرقنا في المطلب السابق الى عدة انواع من الاختلالات في ميزان المدفوعات متمثلة في الاختلال المؤقت والدائم.

المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

نستعرض في هذا المطلب الى اسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات متمثلة في:

أولا/ أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، وهي[1]:

1/التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد، لدى ذلك القطر.

فإذا كان سعر الصرف علمة القطر أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأخطار الأخرى؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع، وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب؛ إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يقود بالنتيجة إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان

1عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، العلوم الاجتماعية (الاقتصاد- التمويل)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص 125،126.

مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض؛ إذ غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في الميزان.

2/أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)؛ إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كالنفط مثلا)؛ حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل، لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية، وهو الإتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر والنتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية –هي الأخرى– في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

3/ أسباب دورية[1]:

وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار –المتقدمة عادة– ويُقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المتخلفة؛ وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها، وكذلك من حيث حدتها، فلو افترضنا أن دولة متقدمة قد بدأت حالة الرخاء فيها قبل غيرها من الأقطار الشريكة تجاريا معها، فمن شأن حالة الرخاء أن تزيد من مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي المحليين، وبالتالي زيادة الإنفاق يوافقه زيادة في الطلب الكلي –بما فيه على السلع والخدمات الاجنبية– عندئذ سوف تزداد إيراداته في الوقت الذي تكون فيه الأقطار الاخرى –الدول النامية هنا مثلا– لم تبدأ بهذه الحالة؛ أي أنه لم يزداد طلبها على منتجات القطر المذكور، وهكذا سيميل ميزان المدفوعات في هذا القطر إلى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات الأقطار الأخرى التي سترتفع صادراتها إلى ذلك القطر، وعلى العكس عندما يحصل كساد في القطر المتقدم؛ حيث سينخفض مستوى التشغيل والدخل المحليين فيه، ويستحب الأمر إلى الإنفاق والطلب اللذان سينخفضان بما في ذلك الطلب على السلع والخدمات المستوردة، ولكن الكساد لا يكون قد بدأ بعد الأقطار الأخرى –النامية– فإن طلبها على منتجات

1عرفان تقني الحسني، مرجع سابق، ص ص 126، 127.

هذا القطر سوف يستمر بدون انخفاض؛ أي ستزداد الصادرات في القطر المذكور؛ مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان مدفوعاته وعجز في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

4/ أسباب طارئة[1]:

أي قد تحصل أسباب عرضية؛ بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر، كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حالة؟؟البيئة السياسية كالإضراب مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني، وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر؛ مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا/ طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات[2]:

1/ التعديل الآلي بميزان المدفوعات:

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات، وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا.

ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات، نفرض أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز، وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائة، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما هي يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي إلى السلع والخدمات وهذا الطلب على السلع والخدمات يوافقه طلبا متزايدا على الدينار وعرضا متزايدا العملات الدول الأخرى، ويسبب هذا الطلب المتزايد على الدينار، ويرتفع سعر صرف الدينار مقابل العملات الاخرى، ويستمر هذا الإرتفاع في سعر صرف الدينار حتى يصبح توازن مع العملات الأخرى؛ وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على الصادرات من السلع والخدمات.

---

1 المرجع السابق، ص ص 127-128 .

2موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 22.

ومن الجدير بالذكر أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة؛ وبالتالي يقلل ذلك من حجم الاستيراد، وبنفس الوقت ويزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات لأن المتسلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف الدينار، سوف يميل إلى الارتفاع مقابل العملات الاخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات سوف تكون مرتفعة؛ مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات املصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أثمانها من وجهة نظر المستوردين، كما أن المستوردات من الخارج سوف تزداد.

إن زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية يزيد من عرض الدينار وبنفس الوقت يزيد من الطلب على العملات الاجنبية الاخرى، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف للدينار حتى يصبح سعر الصرف توازن، وبالتالي بتوازن ميزان المدفوعات أوتوماتيكيا.

2/ التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات[1]:

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما، فتغير احدها يؤدي إلى تغير الآخر، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج، وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فإن مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية؛ مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين.

فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات، فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

1 موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

3/ السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الاجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة.

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية؛ مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية؛ مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على ادلولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج؛ وبالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعال الفائدة تكون من النوع قصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.

استعرضنا في المطلب أهم أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات متمثلة في أسباب هيكلية ودورية وطارئة وطرق تصحيحها.

عموما قمنا بالتطرق إلى عدة عناصر في هذا المبحث والتي تتمثل في مفهوم التوازن والاختلاف في ميزان المدفوعات وأهم أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأخيرا تطرقنا إلى أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل

إن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي؛ إذ كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فأن التوزان الخارجي يكون توزان اصطناعي، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوزان الداخلي، وإن لم يكن الميزان توازنا فهو حتما في وضعية اختلال ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الإختلال وكذلك علاجه بعدة طرق.

أما الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات؛ فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

الفصل الثالث:
دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2013)

تمهيد

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات للفترة (1980، 2013).

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري (1980، 2013).

خلاصة الفصل.

تمهيد

بعد ما تعرفنا على بعض المتغيرات والتحولات الاقتصادية، خاصة حدثت خلال فترة (1980-2013) و التي كانت لها أثر على الميزان التجاري. إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفل هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة، وهذا بعد التحليل حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة.

وكذلك تحيل كل من الواردات والصادرات المعرفة ما مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي و ما مدى قدرة الصناعات التقديرية على المنافسة في السواق الخارجية، و من ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ومعرفة ما إذا كانت حالته في فائض أم عجز و هذا لمعرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال فترة (1980، 2013).

وبهذا يمكن أن نقسم الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات للفترة (1980، 2013).

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري (1980، 2013).

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات في الفترة (1980-2013)

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور الصادرات والواردات في الفترة 1980-2013 اعتمادا على عدة معطيات وجداول إحصائية خلال نفس الفترة.

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات من الفترة (1980-2013)

سنحاول التطرق إلى تطور قيمة الصادرات الجزائرية في نفس فترة الدراسة.

جدول رقم (04) يبين التطورات في الفترة (1980-2013):

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	الصادرات
1980	52648
1981	62837
1982	60478
1983	60722
1984	63758
1985	64564
1986	34935
1987	41736
1988	45421
1989	71937
1990	122279
1991	233589
1992	249010
1993	239552
1994	324338
1995	498451
1996	740811
1997	,5791767
1998	588875,6
1999	840516,5

2000	1657215,6
2001	1480335,8
2002	1501191,9
2003	1902053,5
2004	2337447,8
2005	3421548,3
2006	3979000,9
2007	4214163,1
2008	5095019,7
2009	3347636,0
2010	4333587,4
2011	5374131,3
2012	7102970,2
2013	6379207,9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقعwww.ons.dz

- (2013،2012): الموقعبنك الجزائر http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية عرفت تطورا و نموا مستمر في أغلب المراحل منذ سنة 1980 و بقيم متفاوتة من سنة إلى أخرى، و خلال سنة 1986 انخفضت قيمة الصادرات نتيجة انهيار أسعار النفط و بدأت تعود إلى الارتفاع وهذا إلى غاية 1991 و هذا نتيجة لحرب الخليج التي رفعت أسعار النفط، و قد عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا معتبرا بعد سنة 1995 نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفعت الاحتياطات الأجنبية إلى أن وصلت إلى قيمة 791767,5 مليون دينار سنة 1997. و في سنة 2000 شهدت ارتفاعا حيث بلغت 1657215,1 مليون دينار بعدما كانت 840510,5 مليون دينار سنة 1999 و كان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وفي سنتي 2006 و2007 نمت الصادرات وقد بلغت قيمتها على التوالي 3421548 مليون دينار و3979000 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 2008 بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مستوى قياسي هو 5095019 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2007 التي بلغت 4214163 مليون دينار جزائري وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد.

ثم تلا ذلك تراجع في حجم الصادرات الجزائرية سنة 2009 وقد بلغت قيمتها: 3347636 مليون دينار جزائري وذلك بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم.

وخلال سنة 2010 و2011 ارتفعت الصادرات الجزائرية وكانت قيمتها على التوالي 5374131 مليون دينار و7102970 مليون دينار جزائري وعادت صادرات الجزائرية سنة 2013 إلى انخفاض نتيجة لتراجع أسعار النفط.

أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية

إن التوزيع للصادرات الجزائرية يتنوع على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق الجزائر في الخارج.

وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الأكثر أهمية التي تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

جدول رقم (05) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المجموعة الاقتصادية	1980	1981	1982	1983	1984	1985
دول أوربا الاشتراكية	1704	1494	786	546	1683	4091
دول أوروبية أخرى	2540	4373	5262	6315	5148	6391
أمريكا الشمالية	24310	19695	10160	14209	14314	7736
أمريكا اللاتينية	752	1379	907	729	460	1072
دول آسيا	2050	4590	2298	1275	592	753
الدول العربية	85	39	242	486	480	698
دول افريقيا	582	755	726	911	419	321
باقي دول العالم	–	–	–	–	–	–
المجموع	32023	32325	20381	24471	23051	20162

السنوات / المجموعة الاقتصادية	1986	1987	1988	1989	1990
دول أوربا الاشتراكية	1053	512	1090	1368	2859
دول أوروبية أخرى	3135	3865	4678	7705	16452
أمريكا الشمالية	6083	8104	8539	17262	23918
أمريكا اللاتينية	621	784	681	1460	2511
دول آسيا	550	710	1635	1442	1958
الدول العربية	274	699	1136	1333	3152
دول افريقيا	48	36	46	33	54
باقي دول العالم	–	–	–	34	46
المجموع	11764	14710	17805	30637	50950

س / م.إ	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول الأوروبية الأخرى	12556,1	124407,6	8,9859	14641,7	39831,2	84518,7	55611,0	42399,0	48918,1	124125,4	85119,3
أمريكا الشمالية	40373,3	35474,9	41916,8	58089	94586,1	140563,8	153409,7	112475,2	1444905	316362,5	263499,8
أمريكا اللاتينية	5551,1	8650,5	12333,8	8607	14136.1	40993,8	49536,5	43576,8	75058,1	135063,1	94001,3
المغرب العربي	3740,8	5226,2	3954,8	8939,5	11255	13997,2	11896,4	7655,4	11515,1	19223,7	214464,9
الدول العربية	642,8	47,8	366	259	902,1	865,6	1002,7	1177,8	4538,8	4308,8	25165,7
دول إفريقيا	341,9	266,9	277,7	633,1	907,2	742,1	953	–	2269,4	3148,7	1036,2
دول آسيا	3722	5641	6962,5	7283,1	13273,9	14688,8	16887,8	5299,9	15129,3	18395,1	44410,1

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدول الأوروبية الأخرى	86399,5	96090	11691,4	148147,3	151382,5	150476,1	202063,2	166660,9	251817,4	315105,7
أمريكا الشمالية	288588,6	486361,2	600105,6	956528,8	1343188,9	1594014,3	1561164,7	947921	1275950	143313,8
أمريكا اللاتينية	800660,9	100695,7	149791,2	238388,5	178134,7	187217	193163,9	137354,8	200624,9	313609,9
المغرب العربي	19770	20148,4	32097,3	31071,6	37505,2	53272,9	140322,3	63542,9	93719,4	115950,3
الدول العربية	20775,4	27541,8	37415,6	46170,2	43034,1	35543,7	50868,9	41737	52810,8	59235,7
دول إفريقيا	4251,7	997,4	2333,9	3674,5	1096,4	47261,9	23116,3	6866,5	5852,6	10636,8
دول آسيا	39671,5	48061,7	63705,2	90978,2	134678,5	298546,2	294950,7	262725,3	319642,4	3951888,3
باقي دول العالم	2281	22,4	1723,7	3012,2	0,8	14257,9	6349,2	3627,5	2091,8	2965,3
المجموع	541852,6	779918,6	1058864	1517971,3	1889021,1	2378589,9	2435999,3	1630435,9	2206109,2	2646006,3

باقي دول العالم	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,9	3,1	-	672,4	-	1776,4
المجموع	66927,9	67715,1	74410,5	98452,4	174891,5	296379,8	289300,1	212584,1	303006,3	620627,2	536473,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع www.ons.dz

(2013،2012): الموقع بنك الجزائر http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

من خلال الجدول يتضح لنا أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

- **دول أوروبا الاشتراكية:** حيث تعتبر كسوق لتفريغ السلع الجزائرية خلال فترة (1980-2013)، و بذلك فهي أهم زبون للجزائر، حيث سجلت سنة 1980 قيمة 1704 مليون دينار جزائري ثم عادت إلى الانخفاض 1981 إلى 1983 إلى وصلت قيمة 546 مليون دينار جزائري، ثم عادت إلى الارتفاع من جديد ابتداءا من سنة 1984 أين بلغت 1638 مليون دينار جزائري ثم عادت إلى انخفاض سنة 1986 و 1987 و كانت القيم على التوالي: 1053و 512 مليون دينار جزائري، و قد تميزت الفترة (1980 إلى 2013) بين الارتفاع و الانخفاض في قيم الصادرات إلى أن وصلت قيمتها سنة 2013 365204,2 مليون دينار جزائري.

- **دول أوروبية أخرى:** تأتي في المرتبة الثانية بعد دول أوروبا الاشتراكية و قد قيمها بالارتفاع من 1980إلى 1990 و التي بلغت قيمة 16452 مليون دينار جزائري، ثم عادت إلى انخفاض و وصلت إلى قيمة 8598.9 مليون دينار جزائري سنة 1993 و بعدها عادت إلى الارتفاع و الانخفاض من 1994 إلى 2002 التي بلغت فيها قيمة 86399.5 مليون دينار جزائري، و في الفترة (2003-2013) عادت القيم إلى الارتفاع مجددا إلى أن وصلت سنة 2013 قيمة 365204 مليون دينار جزائري.
- **أمريكا الشمالية:** عرفت الصادرات الجزائرية مع هذه المجموعة انخفاضا في الفترة (1980-1986)، حيث قدرت قيمتها سنة 1986 6083 مليون دينار جزائري ثم عادت إلى الارتفاع في الفترة (1987-2013) و قدرت قيمتها سنة 2013 حوالي: 167860 مليون دينار جزائري.
- **أمريكا اللاتينية:** حيث عرفت الصادرات في هذه المجموعة ارتفاع و انخفاض قيمتها في الفترة (1980-1990) و قد بلغت قيمتها سنة 1990 حوالي 2511 مليون دينار جزائري، و تميزت في الفترة (1991-2003) ما بين الارتفاع و الانخفاض كذلك، وقد بلغت قيمتها 320540 مليون دينار جزائري.
- **المغرب العربي:** تميزت الصادرات الجزائرية مع هذه المجموعة الارتفاع في الفترة (1991-1997) حيث بلغت قيمة 11896.4 مليون دينار جزائري، ثم انخفضت إلى قيمة 7655.4 سنة 1998، ثم عادت إلى ارتفاع في الفترة (1999-2013) حيث بلغت قيمة 114780 مليون دينار جزائري سنة 2013.
- **الدول العربية:** عرفت الصادرات مع هذه المجموعة ارتفاع في الفترة (1980-1991)حيث بلغت في سنة 1991 قيمة 642.8 مليون دينار جزائري، ثم انخفضت سنة 1992 إلى قيمة 47.8 مليون دينار جزائري، ثم بعدها عادت إلى الارتفاع في الفترة (1993-2008) حيث بلغت قيمتها: 104322.3 مليون دينار جزائري ثم انخفضت سنة 2009 إلى قيمة 63542.2 مليون دينار جزائري، ثم عادت إلى الارتفاع في الفترة (2009-2013) حيث بلغت سنة 2013 قيمة 63790 مليون دينار جزائري.
- **دول إفريقيا:** عرفت الصادرات الجزائرية مع هذه المجموعة ارتفاع وانخفاض في الفترة (1980-2013) حيث بلغت قيمتها 11508.6 مليون دينار جزائري.
- **دول آسيا:** عرفت الصادرات الجزائرية في هذه المجموعة ارتفاع و انخفاض في الفترة (1980-1986) حيث قدرت قيمتها: 550 مليون دينار جزائري سنة 1986، ثم عادت إلى ارتفاع في الفترة (1987-1997) حيث بلغت قيمتها: 16887.5 مليون دينار جزائري، ثم انخفضت قيمتها سنة 1998 إلى: 5299.9 مليون دينار جزائري، و عادت إلى ارتفاع في الفترة (1999-2013) حيث بلغت قيمتها: 51670 مليون دينار جزائري سنة 2013.

- **باقي دول العالم:** عرف الصادرات الجزائرية مع هذه المجموعة ارتفاعا في قيمتها في الفترة (1989-2013) حيث بلغت قيمتها سنة 2013 حوالي 40370.7 مليون دينار جزائري.

تطرقنا في المطلب السابق إلى تحليل تطور الصادرات الجزائرية لنفس الفترة السابقة وكذا التوزيع الجغرافي لها حسب المناطق الاقتصادية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الفترة (1980-2013)

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور الواردات الجزائرية وفقا لهذا الجدول.

جدول رقم(06): يبين تطور قيمة الواردات خلال فترة (1980-2013):

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	الواردات
1980	48780
1981	49384
1982	49782
1983	51257
1984	49491
1985	13394
1986	34153
1987	43427
1988	70072
1990	87018
1991	139241
1992	188547
1993	205035
1994	340142
1995	513193
1996	498326
1997	50157.9
1998	552358.6
1999	610673.0

2000	690425.7
2001	764862.4
2002	957039.8
2003	1047441.4
2004	1314399.8
2005	1493644.8
2006	1558540.8
2007	1916829.1
2008	2572033.4
2009	2854805.3
2010	3011807.6
2011	3442501.6
2012	5105940.5
2013	54477524.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقعwww.ons.dz

(2013،2012): الموقعبنك الجزائر http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية هي الأخرى شهدت تطورا و نموا منذ سنة 1980 و كانت أكبر قيمة في سنة 1988 بـ: 70072 مليون دينار جزائري. إذ قفزت الواردات الجزائرية من 87018 مليون دينار جزائري إلى 513193 مليون دينار جزائري سنة 1995، وهذا راجع أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية و دخول مرحلة التحرير الكلي، و الملاحظ أن الواردات قد انخفضت سنة 1996 و هذا راجع إلى تقليص حجم الواردات الغذائية من حبوب و الحليب و مشتقاته، و استقرار الطلب و تراجع التهريب بالحدود.

وفي سنة 2004 و2005 قفزت الواردات الجزائرية إلى 1314399 مليون دينار جزائري و 1493644 مليون دينار جزائري، وفي سنة 2006 بلغت الواردات الجزائرية 155854 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 2013 بلغت الواردات الجزائرية رقما قياسيا هو 5447524 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2012 التي بلغت فيها الواردات 105940 مليون دينار جزائري.

تطرقنا في المطلب السابق إلى تحليل تطور الواردات الجزائرية من خلال معرفة حالتها.

عموما تطرقنا في المبحث السابق إلى تطور الصادرات وكذا التوزيع الجغرافي لها حسب المناطق الاقتصادية والواردات الجزائرية خلال نفس الفترة.

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1980-2013)

سنحاول التطرق إلى رصيد الميزان التجاري الجزائري في نفس فترة الدراسة من خلال الفرق بين الصادرات والواردات.

جدول رقم (07) يبين رصيد الميزان التجاري في الفترة (1980-2013).

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان / السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
1980	56648	48780	3868
1981	62837	49384	13453
1982	60722	49782	10940
1983	63758	51257	12501
1984	64564	49491	15073
1985	34935	13394	-8459
1986	41736	34153	7583
1987	45421	43427	1994
1988	71937	70072	1865
1990	122279	87018	35261
1991	233589	139241	94348
1992	249010	188547	60463
1993	239552	205035	34517
1994	324338	340142	-15804
1995	498451	513193	-14742
1996	740811	498326	242485
1997	791767.5	50157.9	290187.6
1998	588875,6	552358.6	36517
1999	840516,5	610673.0	229843.5

966789.9	690425.7	1657215,6	2000
715473.4	764862.4	1480335,8	2001
548152.1	957039.8	1501191,9	2002
854612.1	1047441.4	1902053,5	2003
1023048	1314399.8	2337447,8	2004
1927903.5	1493644.8	3421548,3	2005
2420460.1	1558540.8	3979000,9	2006
2297334	1916829.1	4214163,1	2007
2522986.3	2572033.4	5095019,7	2008
492830.7	2854805.3	3347636,0	2009
1321779.8	3011807.6	4333587,4	2010
1931629.7	3442501.6	5374131,3	2011
1997029.7	5105940.5	7102970,2	2012
931683.2	54477524.7	6379207,9	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقعwww.ons.dz

(2013،2012): الموقع بنك الجزائر http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري قد سجل فائض في أغلب السنوات منذ سنة 1980، إلا في سنتي 1994 و 1995 حيث سجل الميزان عجزا يقدر ب 15804 مليون دينار جزائري و 14741 مليون دينار جزائري على التوالي و يرجع ذلك إلى النمو الكبير للواردات في تلك السنتين على التوالي حيث كان هذا النمو في الواردات أكبر بكثير من النمو المسجل في الصادرات الجزائرية.

ويتابع رصيد الميزان التجاري الجزائري تحقيق للنمو في الفائض حتى بلغ سنة 2006 حوالي 2420460 مليون دينار جزائري، و هي قيمة كبيرة مقارنة بما كان يحقق في السنوات الماضية و يرجع السبب أساسا إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر، إذ وصل استخراج الجزائر من النفط إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا في السنوات الأخيرة، و هذا ما يمثل دعامة الاستقرار لرصيد الميزان التجاري.

ويواصل الميزان التجاري تحقيقه للفائض المستمر، إلا أن الملاحظ في هذا الفائض تراجعه الحاد خلال سنة 2009، حيث بلغ قيمة 492830 مليون دينار جزائري، ثم عاد الفائض في السنتين 2011و 2012 إلى الارتفاع وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات الجزائرية، ثم تراجع في سنة 2013 بسبب تراجع صادرات النفط الجزائرية مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتعديله، والتي منه تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإلغاء القروض الاستهلاكية لحدد من فاتورة الواردات.

تطرقنا في المبحث الأخير إلى تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري من خلال إيجاد الفرق بين الصادرات والواردات من أجل معرفة رصيدها النهائي إما في حالة عجز أو في حالة فائض.

خلاصة الفصل

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية وهذا بعد معرفة وتحديد حالاته التي تكون إما فائضا أم عجز.

وبعد تحليل كل من الصادرات والواردات وجدنا ان الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، و الصادرات تسمح بزيادة راس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و انشاء صناعات جديدة.

من خلال هذا التحليل نجد أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة يكون في حالة فائض خاصة وأنه يسير تنفيذ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر سنة 2005 حيث يتناقص هذا الفائض في سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية.

الخاتمـة العامـة

عرف الإنسان التبادل التجاري منذ القدم واعتمد عليه لإشباع حاجاته وتطور هذا التبادل حتى صار يتم بين الدول، ولهذا اهتم الكثير من المفكرين بهذه الظاهرة الاقتصادية وقاموا بدراستها وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من المفكرين بهذه الظاهرة الاقتصادية وقاموا بدراستها وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري بين الدول.

حيث تناولنا في الفصل الأول من الدراسة الأسس النظرية لقيام التجارة الخارجية بين الدول، وذلك من خلال نظريات وسياسات التجارة الخارجية، أما في الفصل الثاني فتناولنا فيه تحرير قطاع التجارة الخارجية ودور المنظمة العالمية للتجارة في ذلك، وفي الفصل الثالث تناولنا الميزان التجاري وعلاقته بتحرير التجارة الخارجية. وفي الفصل التطبيقي تناولنا واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وأثر ذلك على الميزان التجاري.

ويمكن الإجابة على الإشكالية من خلال ما سبق، ان هناك أثر إيجابي لتحرير التجارة الخارجية عن الميزان التجاري.

نتائج الدراسة:

ومنه يمكن تقديم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كما يلي:

1- نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه، إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب والإطار الزمني لكل مفكر.

2- للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع، والحماية الإدارية.

3- للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج والمصانع وكل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، وأيضا بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات، حيث يساعدها ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وإغناء خزينة الدولة من العملة الصعبة.

4- الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي عن طريق التخصص في السلع التي تملك كل دولة فيها ميزة، وتصريف الفائض من الإنتاج، والحصول على العملة الأجنبية، والاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة، لتحقيق الرفاه للدولة والأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

5- عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية تدريجية، لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة، وبما أن قطاعات الاقتصاد تتميز بالترابط والتأثير فيما بينها، فإنه يجب ترافق عملية التحرير التجاري إجراءات تتمثل في تأهيل المؤسسات لمنافسة نظيراتها الأجنبية، إضافة إلى تحرير أسعار الصرف، وتحرير الأسعار حتى تكون هناك منافسة بين المؤسسات داخل السوق.

6- الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية.

7- كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية.

8- في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية، ويغلب على وارداتها السلع الغذائية والمنتجات النهائية.

9- كشفت أزمة سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري وأن المشاكل التي يعاني منها هيكلية، ذلك أنه وبانهيار أسعار النفط انهارت عائدات الصادرات الجزائرية، فتوجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، والتي ركزت على ضرورة تحرير الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق.

10- الميزان التجاري الجزائري صار يحقق فائضا مستمرا في رصيده لصالح الجزائر، إلا أن ذلك يعود إلى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية إلى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية والتصديرية له.

11- تحرير التجارة الخارجية في الجزائر أغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الأجنبية خاصة الغذائية، وفي ظل عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، في حين تبلغ قيمة الصادرات خارج المحروقات حوالي 2%، مما يبين فشل السياسة الجزائرية في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

12- هناك تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ حيث تبلغ مبادلات الجزائر مع المجموعة الأوربية حوالي ثلثي المبادلات الإجمالية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهذه المنطقة، وأيضا يجعله في خطر إذا ما تعرضت دول المجموعة إلى أزمة.

التوصيات والاقتراحات:

1- على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدراتها التصديرية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات او سلطات.

2- الاستفادة من نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطوير القطاع الصناعي والزراعي للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.

3- ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4- توظيف الوفرة المالية للجزائر في مشروعات خالقة للثروة، على غرار الاستثمار في البحث العلمي، والصناعة والفلاحة.

5- ضرورة إعادة التفاوض مع الطرف الأوربي من اجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى منطقة الاتحاد الأوربي، خاصة أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تستفد من هذا الاتفاق.

6- وضع استراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من المزايا التفصيلية التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

7- على الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وأن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع :

اولا/ الكتب:

1- أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا،1982.

2- أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2004.

3- جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن, 2006.

4-جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

5- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

6- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.

7- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا** ،الدار الجامعة الجديدة،للنشر،1999.

8- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، د سنة.

9- السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

10- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

11- صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزانالمدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

12- عابد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

13- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

14-عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، (2001،2002).

15-عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.

16-عبدالرحمن يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.

17- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

18- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

19- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، 2001.

20- عبدالرحمان يسري أحمد و إيمان محمد زكي،**الاقتصاديات الدولية**،الدار الجامعية ، مصر، 2007.

21- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، العلوم الاجتماعية (الاقتصاد- التمويل)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

22- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، الأردن ،2007.

23- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.

24- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط: 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

25- كامل البكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، طبع ونشر وتوزيع، الاسكندرية، 2002.

26- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الإسكندرية، 2007.

27- محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

28- محمد عبد العزيزعجيمية ، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، بدون دار نشر، دون سنة.

29- محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

30- محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدارالجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993.

31- محمود يونس، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

32- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، .2008

33- موسى سعيد مطر و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001.

34- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

35- ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

36- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2006.

37- ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

38- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا/ الرسائل و الاطروحات :

1- صدر الدين صواليلي،" **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية** "، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

2-عطا الله بن طيرش ، " **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** " - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير ، غير منشورة، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية 2011/2010.

3- حنان لعروق، " **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004 .

4- بوكونة نورة،" **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، دفعة 2012/2011.

5- رشيد شيلا لي، " **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

ثالثا/ مجلات علمية :

1- محمد قويدري،**انعكاسات تحرير التجارة العالميةعلى اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد:01، 2002.

رابعا/المؤتمرات :

1- محمد بن إبراهيم التويجري، "**التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصاديللتنمية المستدامة، تونس، 2007.

خامسا/ المواقع الإلكترونية:

1-http://www.frexys.fr/balance-commerciale.html.
2-http://ta3lime.com/montada/showthread.php? T=6082.
3-http://www.aljazeerafx.net/vb/showthread.php t=5655
4-http://www.ons.dz
5-http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

قائمة الأشكال

شكل رقم (01): مكونات ميزان المدفوعات	**40**

قائمة الجداول

جدول رقم ـ1ـ الميزة المطلقة	10
جدول رقم ـ 2 ـ الميزة النسبية:	11
جدول رقم ـ3ـ نظرية القيم الدولية	12
جدول رقم (04) يبين التطورات في الفترة (1980-2013):	57
جدول رقم (05) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الأكثر أهمية	59
جدول رقم(06): يبين تطور قيمة الواردات خلال فترة (1980-2013).	63
جدول رقم (07) يبين رصيد الميزان التجاري في الفترة (1980-2013).	65

فهرس المحتويات

مقدمة عامة 4

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية..... 5

تمهيد: 6

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية 7

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية واهميتها..... 7

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية 8

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية 10

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية 17

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية و اهدافها.....17

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة 20

المطلب الثالث : أدوات سياسة التجارة الخارجية.....22

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية 25

المطلب الأول: مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية 25

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية.....28

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية.....29

خلاصة الفصل 32

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي لميزان المدفوعات 33

تمهيد 34

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.....35

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات 35

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات 37

المطلب الثالث: الميزان التجاري وأقسامه.....41

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات 44
المطلب الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات 44
سوف نتطرق في هذا المطلب الى مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات 44
المطلب الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات.....46
المطلب الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات 49
خلاصة الفصل 54
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2013).....55
تمهيد 56
المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات والواردات في الفترة (1980-2013).....57
المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات من الفترة (1980-2013) 57
المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في الفترة (1980-2013).....63
المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري في الفترة (1980-2013) 65
خلاصة الفصل 68
الخاتمة العامة.....69
قائمة المراجع والمصادر 73
قائمة الأشكال 77
قائمة الجداول 77
فهرس المحتويات 78